الأمم المتحدة

A/C.2/69/SR.21

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
11 November 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد إزرارن (نائب الرئيس) ..... (المغرب)

المحتويات

البند ٢٢ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (تابع)

(أ) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا (تابع)

(ب) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيُعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-63152 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:١٥.

البند ٢٢ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (تابع)

(أ) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا (تابع) (A/69/270 و A/69/95-E/2014/81)

(ب) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية (تابع) (A/69/170)

١ - السيد شافا (زمبابوي): قال إن البلدان النامية غير الساحلية من أفقر البلدان النامية لعدم وجود منفذ بري مباشر لها إلى البحر والأسواق العالمية، وارتفاع تكاليف معاملاتها التجارية، وسوء مستوى البنية التحتية الموجودة لديها أو عدم كفايتها، ومحدودية قدراتها الإنتاجية، وعدم تنوع هيكل صادراتها، وانخفاض مستويات الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها. وقد أدى انخفاض أسعار السلع الأساسية التي تعتمد عليها اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية وتقلبها في الأسواق الدولية إلى عرقلة جهود تلك البلدان الرامية إلى الحد من الفقر وإيجاد فرص عمل وتحقيق استدامة النمو والتنمية الاقتصاديين فيها. ويتعين على الأمم المتحدة وغيرها من وكالات التنمية المتعددة الأطراف أن تقدم مساعدة ملائمة للبلدان النامية غير الساحلية لمساعدتها على التحول إلى إنتاج سلع ذات قيمة مضافة أعلى من خلال التصنيع، وهو ما يؤدي إلى تنويع اقتصاداتها وقدراتها التصديرية. وثمة حاجة أخرى إلى تحسين الشراكات العالمية والدعم المقدم في شكل تمويل ومساعدة تقنية من أجل مساعدة تلك البلدان على تنفيذ برنامج عمل ألماتي وتسخير فوائد التجارة الدولية.

٢ - وتابع كلامه قائلا إن الأدلة توضح أنه ما من بلد استطاع صعود سلم التنمية دون إجراء تحول اقتصادي هيكلي. ومن ثمّ، تحث زمبابوي منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية على دعم ما تبذله البلدان النامية غير الساحلية من جهود لإجراء تحول اقتصادي هيكلي لديها من خلال الصناعات التحويلية، وإضافة القيمة، وتحسين خصائص منتجاتها، وتنويع أساسيات الإنتاج والتصنيع. وثمة ضرورة أيضا لتقديم الدعم لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية على إضافة قيمة لسلعها الأساسية ودمجها في منظومة السلسلة القيمية العالمية. ويجب دعم أولويات البلدان النامية غير الساحلية في برنامج العمل الجديد الذي سيُعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية عن طريق التنفيذ، أي التمويل والتجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية وفوائد التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر.

٣ - ومضى يقول إن برنامج عمل ألماتي، في محاولة منه لتخفيف الآثار السلبية للبُعد الجغرافي، قد ركّز على النقل، واللوجستيات، وتيسير التجارة، والعلاقات مع دول العبور، والدعم الدولي. بيد أن التحديات التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية تتعدى الصعوبات المتعلقة بإيصال البضائع إلى الأسواق الدولية في الوقت المحدد وبتكلفة معقولة. ورغم استمرار أهمية برنامج عمل ألماتي، ينبغي ألا يقتصر التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية على قضيتي النقل والعبور؛ وينبغي استحداث برنامج عمل جديد يعالج القضايا بطريقة كلية وشاملة وموجهة نحو تحقيق نتائج، مع التشديد على التحول الاقتصادي الهيكلي والقدرات الإنتاجية وإضافة القيمة وتحسين خصائص المنتجات والتنويع والتصنيع.

٤ - واستطرد قائلا إن زمبابوي تدعو إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى البلدان النامية غير الساحلية في مجالي الصناعات التحويلية والزراعة، وهما القطاعان اللذان يتسمان بأهمية بالغة في تحقيق النمو الاقتصادي. ويساور وفد بلده قلق بالغ إزاء تزايد انخفاض مساهمة هذين القطاعين الاقتصاديين في الناتج المحلي الإجمالي لمعظم البلدان النامية غير الساحلية. وهو يناشد أيضا الجهات المانحة أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، التي تشكل مصدرا رئيسيا للمشروعات الإنمائية في العديد من البلدان النامية غير الساحلية. وينبغي إدماج المساعدة الإنمائية الرسمية في خطط التنمية الوطنية وأولوياتها والعمل على أن تكون متوائمة معها. ونظرا إلى عدم إمكانية التنبؤ بالمساعدة الإنمائية الرسمية وعدم استمراريتها، تؤكد زمبابوي على الحاجة إلى الدعم الدولي لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية في تمويل نموها من خلال تعبئة الموارد المحلية، وإدارة الديون التي لا يمكن تحملها، التي تشكل انتكاسة كبيرة للتنمية الاقتصادية. وأضاف قائلا إنه نظرا إلى أن البنية التحتية للنقل في البلدان النامية غير الساحلية لا تزال غير متطورة تطورا كاملا، فإن وفد بلده يدعو منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والشركاء في التنمية إلى المساعدة على تعبئة الموارد المالية الضخمة المطلوبة للاستثمار في البنية التحتية للنقل لدى تلك البلدان.

٥ - وختم بيانه قائلا إن تيسير التجارة ضروري للحد من تكلفتها وتعزيزها في البلدان النامية غير الساحلية. وتطالب زمبابوي الشركاء في التنمية بزيادة مستوى ما يقدمونه للبلدان النامية غير الساحلية من معونة مخصصة للتجارة. والوفاء بالتزاماتهم الحالية وزيادة مبالغ المعونة التي يصرفونها.

٦ - السيدة حسن (إثيوبيا): قالت إن السنوات الثلاث التي قضيت في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ شهدت تحقيق تلك البلدان تقدما مشجعا، إذ حقق معظمها انتعاشا اقتصاديا معقولا. وعلاوة على ذلك، بلغت بعض البلدان، ومنها إثيوبيا، معدل النمو المستهدف الوارد في برنامج العمل، وحققت مكاسب في مجال الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، مثل الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، لا تزال ثمة تحديات قائمة: ففي العقد المنصرم وحده، ظلت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مرتفعة، ولا يزال ٥٠ في المائة منهم يعيشون على دخل يقل عن ١,٢٥ دولار في اليوم. ولم يحقق العديد من أقل البلدان نموا إلا معدل يتراوح من ٣ إلى ٤ في المائة فقط، وما برحت تلك البلدان تعاني من بطء وتيرة التوسع.

٧ - ومضت قائلة إنه لما كان برنامج عمل إسطنبول يقوم على المساءلة المتبادلة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية، فإن وفد بلدها يدعو الشركاء في التنمية إلى الوفاء بالتزاماتهم بتقديم مساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نموا تمثل ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من دخلهم القومي الإجمالي مع التركيز على بناء القدرات الإنتاجية.

٨ - وتابعت كلامها قائلة إن تحقيق دَفعة أخيرة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي أن يصاحبه أيضا دمج برنامج عمل إسطنبول بقوة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة، لأن البرنامج يضم، في مجالاته الثمانية ذات الأولوية جوانب مهمة من أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، مع التركيز بشكل خاص على أكثر الفئات تهميشا. وينبغي ألا تُخلِّف خطة التنمية المستدامة في إطار ما بعد عام ٢٠١٥ أي شخص أو فئة عن الركب،

وينبغي أن تكون خطة تحوُّل، وهو ما من شأنه أن يكفل حياة كريمة للجميع.

٩ - وأردفت قائلة إن أقل البلدان نموا يجب أن تتغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها، وأن تزيد من قدراتها الإنتاجية في جميع القطاعات، وأن تعزز قدراتها البشرية ومرونتها لكي تتمكن من رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠. وفي هذا الصدد، ستكفل خطة كوتونو لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا تنفيذ برنامج عمل إسطنبول من خلال التصدي للمعوقات الهيكلية التي تواجهها القطاعات الإنتاجية، لا سيما من حيث البنية التحتية والطاقة. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بإطلاق عِقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (٢٠١٤-٢٠٢٤) وتركيزه الخاص على أقل البلدان نموا.

١٠ - واستطردت قائلة إنه لما كان العلم والتكنولوجيا أداتي تحقيق التنمية، فإن وفد بلدها يدعو إلى تفعيل بنك التكنولوجيا وآلية دعم العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نموا في الوقت المناسب، وهو ما يُعدّ علامة فارقة في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول.

١١ - واسترسلت قائلة إن إجمالي حصة أقل البلدان نموا من التجارة العالمية لا يزال تقريبا عند المستوى نفسه الذي كان عليه في عام ٢٠١١، بحيث تُسهِم بما مجموعه ١,١١ في المائة من صادرات العالم من السلع والخدمات، ومن ثمّ، فهي لا تزال أقل كثيرا من الهدف المتوخى تحقيقه بحلول عام ٢٠٢٠ وهو ٢ في المائة. ولذلك تدعو إثيوبيا إلى تنفيذ القرارات التي اتخذتها الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في المؤتمر الوزاري التاسع، الذي عقد عام ٢٠١٣، في الوقت المناسب، لا سيما القرارات المتعلقة بوصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة.

١٢ - وواصلت كلامها قائلة إن إثيوبيا تنفذ برنامج عمل إسطنبول بما يتماشى مع خطتها الخمسية للتنمية والتحول، وإن النمو الاقتصادي في بلدها من بين الأسرع في العالم. ولكي ترفع إثيوبيا اسمها من قائمة أقل البلدان نموا، فإنها تستثمر استثمارا كبيرا في تطوير البنية التحتية؛ وفي الواقع، رغم التحديات المستمرة، تحققت في إثيوبيا بعض الأهداف الإنمائية للألفية قبل موعدها النهائي الذي يحل في عام ٢٠١٥. ويمثل وضع إثيوبيا، كدولة غير ساحلية، الذي يؤثر على تنميتها الاقتصادية وغير الاقتصادية، عقبة كؤود تعترض سبيلها. ففي المتوسط، تقل معدلات التنمية في البلدان غير الساحلية بمقدار ٢٠ في المائة عما يمكن أن تكون عليه بدون هذه العقبة. ويشكل ارتفاع تكاليف النقل وارتفاع المعاملات التجارية عائقين رئيسيين أمام القدرة التنافسية التجارية لتلك البلدان، ووصولها المنصف إلى الأسواق العالمية، واندماجها النافع في الاقتصاد العالمي.

١٣ - وختمت بيانها قائلة إن تغلب إثيوبيا على التحديات الخاصة التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية يتطلب تعزيز الشراكات الدولية والجهود العالمية المتضافرة. وثمّة حاجة إلى برنامج عمل جديد شامل للتصدي لجميع أشكال تحديات التنمية التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية، ومن بينها التحول الهيكلي، وتحسين القدرات الإنتاجية، والتنويع، وإضافة القيمة، والتجارة الدولية وتيسير التجارة، وقضايا العبور، وتطوير البنية التحتية وصيانتها، والتكامل والتعاون الإقليميين. ويتعين تناول أولويات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية على نحو فعال في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بناء على المدخلات الواردة في التقرير التجميعي المقدم من الأمين العام.

١٤ - السيد شويدا (بوتان): قال إن بوتان، التي أدرجت مبادئ برنامج عمل إسطنبول والمجالات ذات الأولوية التي

يتضمنها في خطط التنمية الوطنية لديها، تضع نصب عينيها هدف رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا. إلا أن أقل البلدان نموا يجب أن تكون قادرة على تحقيق ذلك بخطى واثقة وبطريقة مستدامة، متجنبة مخاطر حدوث أي تراجع في مكاسب التنمية التي تحققت فيها بشق الأنفس. وتتطلب المسائل المتعلقة بالإطار الزمني والانتقال دراسة يقظة ومتأنية، وهي مسؤولية تقع بشكل مباشر على عاتق البلد الذي يرفع اسمه من تلك القائمة.

١٥ - وأضاف قائلا إنه على الرغم أن بوتان حققت تقدما جيدا من خلال تنفيذ المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل ألماتي، لا تزال ثمة تحديات ماثلة. إذ ما برح اقتصاد بوتان يقوم على قطاع واحد وهو بحاجة إلى قاطرات جديدة لتنويع النمو الاقتصادي. ولا تزال البنية التحتية يعتريها الضعف، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التجارة والنقل. ولا يزال القضاء على الفقر يشكل تحديا كبيراً كذلك، بوجود زهاء ١٢ في المائة من سكان بوتان تحت الخط الوطني للفقر. وأخيرا، يفرض تغير المناخ تحديات فريدة من نوعها بالنسبة لبوتان، لا سيما فيما يتعلق بذوبان الأنهار الجليدية والتعرض لخطر حدوث فيضانات مفاجئة في البحيرات الجليدية.

١٦ - وختم بيانه قائلا إن البلدان النامية غير الساحلية بحاجة إلى برنامج عمل جديد يستند إلى برنامج عمل ألماتي ويغطي مجالات أخرى تمكنها من السعي إلى تحقيق نمو اقتصادي قوي من خلال التحول الهيكلي لاقتصاداتها، وتعزيز القدرة الإنتاجية، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة التحديات الحالية والناشئة. وسيكون مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية فرصة سانحة لإلقاء الضوء على المجالات ذات الأولوية ودمجها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٧ - السيد سوان (ميانمار): قال إنه على الرغم من أن الجهود الجماعية التي بذلتها أقل البلدان نموا وشركاؤها في التنمية خلال السنوات الثلاث الماضية قد أدت إلى إحراز قدر من التقدم في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، من المرجح ألا يحقق العديد من أقل البلدان نموا الأهداف الإنمائية للألفية قبل حلول الموعد النهائي، أو الأهداف التي حددها برنامج عمل إسطنبول. وتحتاج أقل البلدان نموا إلى إحراز تقدم متواصل في بناء القدرات الإنتاجية لتحقيق أهداف برنامج عمل اسطنبول، مما سيتطلب تمويلا ومساعدة مهمين للغاية من الشركاء في التنمية. وفي هذا الصدد، تتطلع ميانمار إلى تنفيذ خطة كوتونو لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا.

١٨ - ومضى يقول إن وفد بلده يساوره بالغ القلق إزاء الانخفاض الذي حدث مؤخرا في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، ويأمل أن يساعد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية على إيجاد حلول جديدة. وينبغي أن يولي المجتمع الدولي أولوية أكبر لأقل البلدان نموا عند تخصيص المساعدات، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي ألا يُنظر إلى المصادر الأخرى لتمويل التنمية المستدامة على أنها بديل عن المساعدة الإنمائية الرسمية، بل على أنها مصادر مكملة يعزز بعضها بعضا. وينبغي أن يفي الشركاء في التنمية بالتزاماتهم بكفالة زيادة تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية على نحو دائم ويمكن التنبؤ به وأن يحددوا تدابير دعم أخرى لصالح أقل البلدان نموا.

١٩ - وتابع كلامه قائلا إنه نظرا إلى أن تعزيز التجارة يؤدي دورا حاسما في تنمية أقل البلدان نموا، فإن ميانمار ترحب بإعلان بالي الوزاري الذي اعتمد في عام ٢٠١٣، والذي ينطوي على إمكانية تعزيز قضية أقل البلدان نموا في النظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال كفالة وصول

منتجاتها إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة. وتدعو ميانمار إلى تجديد جميع أصحاب المصلحة تفانيهم في التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتحقيق أهداف التنمية الخاصة بأقل البلدان نموا. وتأمل كذلك أن يساعد تفعيل بنك التكنولوجيا وآلية دعم العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نموا في الوقت المناسب على حدوث تحوّل في اقتصادات أقل البلدان نموا من خلال القفزات التكنولوجية.

٢٠ - ومضى يقول إنه من الأهمية بمكان أن يشارك جميع أصحاب المصلحة مشاركة كاملة في الأعمال التحضيرية الجارية لاستعراض برنامج عمل إسطنبول. وينبغي إدماج برنامج العمل بشكل كامل في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التركيز على المصالح والمشاكل المشتركة بين أقل البلدان نموا.

٢١ - وتابع كلامه قائلا إن ميانمار أحرزت تقدما كبيرا بدمج برنامج عمل إسطنبول في استراتيجياتها الاقتصادية، مع التركز على الحد من الفقر، والتنمية الريفية، وإيجاد فرص عمل. وقد ساعدت تدابير الإصلاح الاقتصادي وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر اقتصاد بلده على النمو بمقدار ٧,٣ في المائة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣؛ ومن المتوقع تحقيق معدل نمو قدره ٨,٧ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ومع تسارع وتيرة الإصلاحات السياسية والاقتصادية على مدى السنوات الماضية ورفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على ميانمار تدريجيا بدأت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلد تتزايد. وبدأت أيضا قدرة البلد على تحمل الدين في التحسّن، مع إسقاط الدائنين لما يقرب من نصف إجمالي الدين الخارجي لميانمار في عام ٢٠١٣. وتَحَسّن وصول منتجات ميانمار إلى الأسواق، وأصبحت ميانمار الآن واحدة من أكبر عشرة بلدان بين أقل البلدان نموا تتلقى استثمارات أجنبية مباشرة، بحيث يتجاوز ما تتلقاه من تلك الاستثمارات مليارى دولار. وقد دفع هذا الوضع الاقتصادي الإيجابي ميانمار إلى الشروع في الإعداد لرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا. ويحدو ميانمار الأمل في أن تتلقى دعما قويا من المجتمع الإقليمي والدولي في تلك العملية.

٢٢ - السيد مؤمن (بنغلاديش): قال إن أحد مجالات الأولوية الرئيسية لمساعدة أقل البلدان نموا على رفع اسمها من قائمة تلك البلدان هو تعزيز بناء قدراتها الإنتاجية عن طريق كفالة وجود بنية تحتية يمكن الاعتماد عليها، وتكنولوجيا حديثة، وقوة عاملة منتجة وذات كفاءة، وقاعدة صناعية مواتية، وسُبُل متنوعة لكن يمكن التنبؤ بها للوصول إلى الأسواق العالمية، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. ولئن كان الاستثمار الأجنبي المباشر المقدم إلى أقل البلدان نموا يزداد بمعدل ثابت، فإنه يتركز في عدد قليل من البلدان. بل في الواقع، خُصص ١,٧ في المائة فقط من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر لأقل البلدان نموا. وفي حين أنه يلزم أن تؤدي أقل البلدان نموا دورها لإيجاد بيئة لديها مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه يتحتم على الشركاء في التنمية كذلك أن يقدموا حوافز للمستثمرين في القطاع الخاص لديهم. وسيساعد وجود آلية دعم للاستثمار لأقل البلدان نموا مساعدة جمّة على تعظيم فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢٣ - وأضاف قائلا إن نقل التكنولوجيا ضروري لكي ترفع أقل البلدان نموا اسمها من تلك القائمة. وبنغلاديش، التي يوجد فيها ملايين من الشباب ذوي الكفاءة في التكنولوجيا، على استعداد لتقديم دعم أولي لإنشاء بنك للتكنولوجيا لصالح أقل البلدان نموا، أو مركز إقليمي لبنك من هذا القبيل.

٢٤ - واستطرد قائلا إنه نظرا إلى إن التجارة مجال آخر يشهد تهميشا لأقل البلدان نموا، فإنه يتعين أن تُسرِع جميع الدول الأعضاء بتنفيذ القرارات التي اتخذت خلال المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في بالي بشأن وصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، وقواعد المنشأ التفضيلية، وتنفيذ التنازل المتعلق بالمعاملة التفضيلية للخدمات ومقدميها من أقل البلدان نمواً.

٢٥ - ومضى يقول إن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال أكثر المصادر أهمية لتمويل التنمية بالنسبة لمعظم أقل البلدان نموا. ورغم أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى تلك البلدان قد زادت في عام ٢٠١٣، فإنها لا توزع توزيعا متساويا. وأردف قائلا إن وفد بلده يدعو الشركاء في التنمية إلى الوفاء بالتزاماتهم وإدراج التزامهم بالمساعدة الإنمائية الرسمية في ميزانياتهم لكفالة القدرة على التنبؤ والاستقرار، بما يتماشى مع توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة. وتحتاج أقل البلدان نموا دعما فوريا لمكافحة تغيّر المناخ، لأن معظمها يعاني بالفعل من تأثيراته الضارة.

٢٦ - وختم بيانه قائلا إنه من العار أنه في عالم يزخر بالموارد، لا يزال الكثير من الأطفال يأوون إلى الفراش دون طعام. ويجب أن يفعل المجتمع الدولي المزيد، وأن يكون سبّاقا وأفضل تصرفا من حيث الوفاء بالتزاماته المتمثلة في مساعدة أقل البلدان نموا على رفع اسمها من تلك القائمة وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

٢٧ - السيد وانغ مين (الصين): قال إنه على خلفية الانتعاش الاقتصادي العالمي البطيء والمتفاوت، والأزمات الإنسانية المتفاقمة، والخطر الذي يهدد السلامة العامة العالمية نتيجة لانتشار فيروس إيبولا، تواجه أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية تحديات تتزايد باستمرار. ومن ثمّ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم تنميتها، وأن يترجم الالتزامات إلى أفعال، وأن يساعد على بناء قدرتها على الصمود. وتشكل المساعدة الإنمائية الرسمية الشكل الأكثر مباشرةً وفعاليةً من أشكل الدعم لتلك البلدان، وكذا مصدرها الرئيسي لرأس المال الخارجي المخصص للتنمية. وينبغي للجهات المانحة الرئيسية أن تفي بالتزاماتها وأن تكفل تخصيص المعونات لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية على نحو متكافئ. وينبغي للمجتمع الدولي كذلك أن يولي اهتماما خاصا للمجالات ذات الأهمية البالغة لتحقيق التنمية المستدامة لتلك البلدان، بما يشمل الإنتاجية والبنية التحتية والنقل والزراعة والطاقة والتجارة الدولية.

٢٨ - ومضى يقول إن تنفيذ برنامج عمل إسطنبول لم يكن مشجعا: وينبغي إجراء استعراض رفيع المستوى لمنتصف المدة في وقت مناسب كي يكون في الوِسع إجراء تقييم شامل. وتقدر الصين إدراج برنامج عمل إسطنبول في برامج عمل عدد من هيئات الأمم المتحدة، بيد أنها تدعو الهيئات التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة الأخرى وبرامجها ووكالاتها المتخصصة أن تحذو حذوها. ورغم تحقيق نتائج إيجابية منذ تنفيذ برنامج عمل ألماتي، لا يزال اقتصاد البلدان النامية غير الساحلية هشا بوجه عام. وتأمل الصين أن يؤدي مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية الذي سيعقد قريبا إلى دفع المشاورات قدما على نحو فعال ومرن وتعاوني، بحيث يُتوّج بوثيقة نتائج متوازنة وعملية ويترتب عليها تحقيق مكاسب لجميع الأطراف. ويجب أن يتهيأ مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تهيؤاً تاماً لمتابعة برامج العمل وتنفيذها.

٢٩ - واستطرد قائلا إن الصين، من منطلق تأييدها القوي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، تقدم

مساعدات في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب وستواصل العمل المشترك مع تلك البلدان في التصدي لتحديات التنمية.

٣٠ - وتابع كلامه قائلا إن الصين تحظى بصداقة طويلة الأمد مع البلدان النامية في أفريقيا، ومن ثمّ، يساورها قلق بالغ إزاء وباء الإيبولا، الذي أضر بصحة الكثيرين وأمنهم، وكذا التنمية الاقتصادية المحلية والاستقرار الاجتماعي، فضلا عما يمثله من خطر على الصحة والأمن العالميين. ففور حدوث الوباء، أبدت الصين استجابة سريعة من خلال إرسال مساعدات إنسانية فورية إلى المناطق المنكوبة به وذلك على ثلاث دفعات وبتكلفة بلغت ٢٣٤ مليون يوان صيني. وأوفدت كذلك ما يقرب من ٢٠٠ خبير وعامل في المجال الطبي إلى غرب أفريقيا للمساعدة على مكافحة الوباء. وقد أُعلن عن دفعة رابعة من المساعدات، تتضمن سيارات إسعاف، ودراجات بخارية، ومجموعات من المعدات الخاصة بالوقاية والمكافحة، وملابس للوقاية الشخصية، وتعتزم الصين أيضا تدريب ١٠ ٠٠٠ من العاملين محليا في المجال الطبي ومن الأفراد العاملين في المجتمع المحلي على الوقاية والمكافحة. وهي تعلِّق أهمية كبيرة على صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الأطراف، وستواصل تقديم تبرعات لكي تدعم الأمم المتحدة في قيادتها للمساعدات المقدمة لأفريقيا وتنسيقها. ويحدو الصين الأمل في أن يعزز المجتمع الدولي التنسيق والتعاون في مكافحة وباء الإيبولا، عن طريق تقديم المساعدة والتوجيه للسكان المحليين. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتبنى منظورا طويل الأجل وأن يزيد المساعدة المقدمة إلى البلدان الأفريقية بهدف بناء قدراتها في مجال الصحة العامة.

٣١ - السيدة حسن - شارب (نيوزيلندا): قالت إن تلبية احتياجات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة أمر بالغ الأهمية لنجاح خطة ما بعد عام ٢٠١٥ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية. وقد كشف المؤتمر الدولي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد عام ٢٠١٤ أنه رغم أهمية إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه البلدان الهشة ومناقشة تلك التحديات، فإن الأهم هو اتخاذ إجراءات ملموسة للتصدي لهذه التحديات. وإقامة شراكات حقيقية ودائمة هي عملية توفر نموذجا لدعم البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. ولئن كان من الضروري أن تقود البلدان تلك الشراكات بنفسها، من الممكن أن تُدّخِل الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والدولية، والحكومات المحلية، والمجتمع المدني، والمؤسسات والقطاع الخاص تعديلات عليها. وجميع الشراكات، مهما صغرت. مهمة، لأن العبرة هي أن تكون لها أهداف واضحة، ونواتج ملموسة، ونتائج مقررة، وجداول زمنية محددة. وتقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية العمل مع البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، كلٌ حسب إمكانياته.

٣٢ - السيد ثامافونغسا (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إنه من غير المرجّح أن تتمكن أقل البلدان نموا من تنفيذ برنامج عمل إسطنبول تنفيذا كاملا بحلول عام ٢٠٢٠. فلا يزال هناك العديد من العقبات، سواء في البلدان نفسها أو نتيجةً للعوامل الخارجية كالنزاعات العنيفة، والشك في انتعاش الاقتصاد العالمي، والأثر السلبي لتغير المناخ، والكوارث الطبيعية، وتفشي الأمراض. وبعض أقل البلدان نموا، ومن بينها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، تواجه أيضا معوقات فريدة من نوعها ناشئة عن وضعها كدولة نامية غير ساحلية. ونظرا لمحدودية الموارد المحلية في أقل البلدان نموا، فإنها لا تستطيع التغلب على التحديات التي تواجهها؛ ومن ثم يدعو وفد بلده المجتمع الدولي، ولا سيما الشركاء في التنمية، إلى مواصلة تقديم المساعدات، بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية، لدعم تنفيذ برنامج عمل إسطنبول.

٣٣ - ومضى يقول إن حكومة بلده وضعت هدفا طموحا للبلد يتمثل في رفع اسمه من قائمة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠، ومن ثم أدرجت برنامج عمل إسطنبول في خططها الوطنية المختلفة الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

٣٤ - وأردف قائلا إن البلدان النامية غير الساحلية تواجه، كما هو مبين في تقرير الأمين العام، تحديات تتعلق بافتقارها إلى منفذ بري مباشر إلى البحر وبعدها وانعزالها عن الأسواق العالمية، وهو أمر تضاعف من أثره إجراءات العبور الشاقة وعدم كفاية البنية التحية اللازمة للنقل. وتشعر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالامتنان لبلدان العبور، وللشركاء في التنمية وغيرهم لما يقدمونه من دعم قيِّم في تنفيذ برنامج عمل ألماتي، وهو ما ساهم مساهمةً كبيرةً في تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وأدى إلى تحقيق إنجازات في تطوير البنية التحتية للنقل وتيسير التجارة. ومع ذلك، فإن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال على هامش الاقتصاد العالمي ومعرّضة بشدة للهزّات الخارجية وللتحديات المترابطة بأشكال متعددة كالأزمات الاقتصادية والمالية العالمية وأثر الكوارث البيئية وتغير المناخ. ويدعو وفد بلده المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماته ومضاعفة دعمه لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية في التغلب على التحديات المحددة التي تواجه التنمية فيها. ويحدوه الأمل في أن تعمل الدول الأعضاء معا، بروح التعاون، لوضع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في صيغتها النهائية.

٣٥ - وختم بيانه قائلا إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قد أحرزت تقدما مطردا في تنفيذ برنامج عمل ألماتي، بما في ذلك تطوير شبكات الطرق مع البلدان المجاورة وتطوير الممرات الواصلة بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب مما سيُسهم في إيجاد العديد من الطرق الآسيوية السريعة وفي تحقيق الربط الإقليمي. وقد أصبحت دولة عضواً في منظمة التجارة العالمية وتعمل كذلك من أجل إقامة منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. ومع ذلك يدعو وفد بلده لمواصلة تقديم الدعم من جميع بلدان العبور والشركاء في التنمية لتحقيق مزيد من الأهداف.

٣٦ - السيدة الميداوي (المغرب): قالت إنه على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في معالجة قضايا البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، وبعد مرور أربعة عقود على إنشاء مجموعة أقل البلدان نموا، لا يزال العديد من تلك البلدان يواجه صعوبات هائلة، تؤدي إلى تفاقمها في الوقت الراهن تحديات جديدة متعددة الأبعاد. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى تبنيّ نهج شامل ومبتكر لمساعدة أقل البلدان نموا على تحمل مسؤولية مستقبلها دون خوف من تكرار الأزمات والهزّات الخارجية.

٣٧ - ومضت قائلة إن العِقد القادم سيكون عِقدا حاسما لأقل البلدان نموا وشركائها في التنمية الذين التزموا بدعمها منذ عام ١٩٧١. وقد أثرت الأزمة المالية العالمية، وتسارع تغير المناخ، والبطالة، والفقر، والأوبئة، وتقلب أسعار الغذاء تأثيراً سلبياً على أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التي لا تملك القدرة المالية والتكنولوجية والبشرية اللازمة لمواجهة تلك التحديات واعتماد سياسات التنمية المناسبة. ولما كان من الضروري توافر الموارد المالية اللازمة لنجاح سياسات التنمية في أقل البلدان نموا، فإن وفد بلدها يرحب بالجهود التي تبذلها لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة. ويتطلع الوفد أيضا إلى المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المقرر عقده في عام ٢٠١٥ بوصفه فرصةً لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة وتحديد

ما بقي من عقبات، لا سيما فيما يتعلق بتمويل التنمية في أقل البلدان نموا.

٣٨ - وتابعت كلامها قائلة إن المغرب، الذي أقام شراكات قوية مع أقل البلدان نموا في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والذي سمح بوصول منتجات أقل البلدان نموا إلى أسواقه بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، لطالما دافع عن مصالح أقل البلدان الأفريقية نموا في المحافل الدولية، بما فيها منظمة التجارة العالمية، فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية في القطاعات التجارية. وعلى مر السنين، نظم المغرب عددا من المؤتمرات الدولية المخصصة لمشاكل أقل البلدان نموا، من ضمنها المنتدى الإنمائي الأفريقي التاسع، الذي انعقد قبل أسبوع وكان موضوعه: ”التمويل المبتكر للتحول في أفريقيا“.

٣٩ - وختمت بيانها قائلة إن المغرب دأب على تنمية التعاون المتعدد القطاعات مع أقل البلدان نموا من خلال البرامج الثنائية والإقليمية التي تؤكد على التبادل والاستثمار في مجالات حيوية كحماية البيئة، والأعمال الزراعية، وصناعة الأدوية، والري، ومكافحة الجراد، والحصول على المياه الصالحة للشرب، والبنية التحتية، والخدمات المالية، والصحة، والاتصالات السلكية واللاسلكية الأساسية، والتدريب على الإدارة التنفيذية. ويؤمن المغرب بأن أي خطة إنمائية تساعد البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة يجب أن تستند إلى رؤية عالمية طويلة الأجل.

٤٠ - السيدة زفيريفا (الاتحاد الروسي): قالت إنه من المهم إدراج احتياجات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويؤيد الاتحاد الروسي الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا لتحقيق التنمية الوطنية وفقا لنُهُج برنامج عمل إسطنبول والأهداف الواردة فيه، ويرحب بعزم بعض أقل البلدان نموا على رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا خلال العِقد القادم. ومن المهم بشكل أساسي تنفيذ عملية رفع الإسم من تلك القائمة وفقا لقرار الجمعية العامة التاريخي بشأن استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا (A/RES/59/209)، وبرنامج عمل إسطنبول، وتوافق آراء مونتيري، وإعلان الدوحة.

٤١ - ومضت قائلة إن الاتحاد الروسي يؤكد مجددا على التزامه بالتعاون الدولي وبتقديم المساعدة الإنمائية إلى البلدان التي تحتاجها، ولا سيما أقل البلدان نموا. وباستثناء تخفيف عبء الديون، بلغ إجمالي مساهمات بلدها في المساعدة الإنمائية ٦١٠ ملايين دولار في عام ٢٠١٣. ويولي الاتحاد الروسي اهتماما خاصا لتعزيز القدرات التجارية لأقل البلدان نموا، ولديه نظام تفضيلي خاص لدعم الصناعات الوطنية التقليدية التي تُصَدِّر البضائع من أقل البلدان نموا.

٤٢ - وتابعت كلامها قائلة إن التقدم الملحوظ في تنفيذ برنامج عمل ألماتي، لا سيما فيما يتعلق بالنُظم القانونية وتعزيز الآليات المؤسسية في مجالات العبور والنقل والتجارة، قد يسّر تبادل السلع عبر الحدود. ويرحب وفد بلدها بالمشاركة الأوسع نطاقا للقطاع الخاص في إدارة ممرات العبور وتطوير البنية التحتية وتقديم دعم أكثر فعالية لآليات العبور. ويؤيد الاتحاد الروسي مبادرة المعونة من أجل التجارة التي أطلقتها منظمة التجارة العالمية.

٤٣ - واستطردت قائلة إن برنامج العمل الجديد المتوقع أن ينبثق من مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية ينبغي أن يؤكد بشكل أكبر على اتخاذ تدابير لكفالة دمج تلك البلدان دمجا شاملا في الاقتصاد العالمي، وهذا يتحقق جزئيا عن طريق تنمية قدراتها في مجال النقل وتنويع اقتصاداتها والتصدي لتغير المناخ.

٤٤ - وختمت بيانها قائلة إن الاتحاد الروسي يعلق أهمية كبيرة على تطوير شراكته مع دول شمال شرق آسيا بوصفها جزءا من مبادرة منطقة نهر تومين الكبرى. وتنص استراتيجية النقل الإقليمية على إنشاء ستة ممرات نقل دولية وتشغيلها. وقُدمت أيضا اقتراحات بشأن البنية التحتية لإنشاء رابطة بنوك استيراد وتصدير لشمال شرق آسيا، وهي أداة من أدوات التمويل المتعدد الأطراف ستساعد على زيادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل العبور والنقل بين البلدان النامية غير الساحلية وشركائها في التنمية وجيرانها.

٤٥ - السيدة أناتيه بالي (توغو): قالت إن توغو أدرجت معظم الإجراءات الواردة في برنامج عمل إسطنبول في سياستها المتعلقة بالتنمية الوطنية. وتركز استراتيجيتها على تطوير القطاعات ذات إمكانات النمو المرتفعة، وتعزيز البنى التحتية الاقتصادية، وتنمية رأس المال البشري، والحماية الاجتماعية، والعمالة، وتعزيز الحوكمة، وتشجيع التنمية المستدامة التشاركية الشاملة بوجه عام. وفيما يتعلق بالبنية التحتية الاقتصادية، شهدت توغو تقدما ملحوظا في السنوات الأخيرة، لا سيما فيما يتعلق بالموانئ والمطارات والطرق. وسيساعد رصيف شحن الحاويات الجديد الذي شُيّد في لومي في جعل توغو وجهة مفضلة للشحن الدولي. وهذا المشروع المشترك بين بنن ونيجيريا وتوغو سيساعد أيضا البلدان النامية غير الساحلية في المنطقة دون الإقليمية.

٤٦ - وأضافت قائلة إن مطار لومي الدولي قد خضع للتحديث أيضا بفضل التمويل الخاص، بدعم من الشركاء على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف والإنفاق الحكومي الكبير، وفقا لتوصيات برنامج عمل إسطنبول. وإضافةً إلى ذلك، ارتفع معدل تغلغل النطاق العريض للهواتف الجوالة في البلد إلى ٦٤,٢٤ في المائة في عام ٢٠١٣، وهذه نسبة أعلى بكثير من الهدف المنشود وهو ٥٧ في المائة. ومن ضمن الإنجازات الأخرى زيادة مخصصات التعليم في الميزانية، ومعدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية الذي يتزايد بشكل مطرد، وتنفيذ سياسة صحية وطنية لتعزيز مكافحة وفيات الأمهات وحديثي الولادة، والملاريا، والسل، والأمراض المعدية وغير المعدية الأخرى.

٤٧ - وختمت بيانها قائلة إنه رغم كل هذه الجهود، تظل هناك تحديات كبيرة. ورغبةً في التغلب على هذه التحديات، أطلقت حكومة بلدها برامج واسعة النطاق لتحسين حكومة الاقتصاد وإصلاح المالية العامة من خلال إنشاء نافذة واحدة للتجارة الخارجية ومكتب مركزي للإيرادات بهدف تحقيق تعبئة أفضل للموارد المحلية من أجل تمويل التنمية. وفي سياق مماثل، تضع توغو تفاصيل خطة توغو ٢٠٣٠، التي تأخذ في الاعتبار برامج العمل الدولية ذات الصلة والتي ستتطلب دعما متواصلا من المجتمع الدولي.

٤٨ - السيد ماديسا (بوتسوانا): قال إن البلدان النامية غير الساحلية تواجه كثيرا من التحديات، منها تكاليف النقل التي تتزايد مقارنة بالاقتصادات الساحلية، وانخفاض حجم التجارة، واعتماد بعض الاقتصادات على سلعة واحدة. وتدهور الأراضي والتصحر وتغير المناخ هي أمور تهدد الأمن الغذائي والزراعة أيضاً. وذكر أن البلدان النامية غير الساحلية من أكثر البلدان تأثرا بتغير المناخ وأقلها قدرة على تبني تدابير التكيف والتخفيف. والهزّات الخارجية وتقلب أسعار السلع يجعلان نموها الاقتصادي أمرا تكتنفه الشكوك. ولم يتعاف كثير هذه البلدان تمام التعافي حتى الآن من الخسائر الفادحة التي مُنيَّ بها في إيراداته بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي حدثت في عام ٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، تمثل العزلة الجغرافية لتلك البلدان نقطة ضعف كبيرة فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاندماج في النظام التجاري العالمي.

٤٩ - ومضى يقول إن بوتسوانا تدعو المجتمع الدولي بالتالي إلى زيادة جهود بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية والمالية لصالح تطوير الطرق والسكك الحديدية وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وكذلك خطوط أنابيب المياه والبنية التحتية للطاقة اللازمة للتخفيف من تكاليف معاملات الاستيراد والتصدير. وتتطلع بوتسوانا إلى تبني برنامج عمل تحوّلي في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية يكون مكملاً لإطار ما بعد عام ٢٠١٥ ولجهود القضاء على الفقر.

٥٠ - السيدة يشماغامبيتوفا (كازاخستان): قالت إن برنامج عمل ألماتي ساعد على إقامة روابط جديدة وتعزيز الشراكات القائمة بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية والشركاء، بما فيها المؤسسات المتعددة الأطراف. ومنذ عام ٢٠٠٣، حققت البلدان النامية غير الساحلية زيادة في معدلات نمو متوسط الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير، بل ونجحت في مضاعفة حصتها من الصادرات السلعية العالمية. وتحسنت البيئات المؤسسية وبيئات السياسات إلى حد كبير. وتشهد البلدان النامية غير الساحلية تحولا إلى بيئات مشجعة لقطاع الأعمال وتنافسية وجاذبة للمستثمرين الأجانب، وذلك بمعدل مطرد وإن كان بطيئا.

٥١ - ومضت تقول إن المجالات ذات الأولوية المحددة في برنامج العمل الجديد للبلدان النامية غير الساحلية ينبغي أن تستخدم بوصفها إطارا مفيدا في تحقيق الأهداف الجديدة التي توضع تماشيا مع سياسات التنمية الوطنية واستراتيجياتها وأولوياتها. وينبغي تعزيز النتائج المتوقعة في كل مجال من المجالات ذات الأولوية من خلال إقامة شراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية وشركائها في التنمية على كل من المستوى الثنائي والإقليمي والعالمي، بما يشمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين البلدان على أساس تقاسم المنافع تقاسما عادلا. وينبغي أن يأخذ برنامج العمل الجديد في الاعتبار الاحتياجات والعقبات الخاصة بكل بلد من البلدان النامية غير الساحلية. ومن الواجب مواصلة استغلال إمكانات التكامل الاقتصادي الإقليمي، ومن ضمنها زيادة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة وتحسين الربط من خلال شبكات النقل والطاقة والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات. ويتعين على البلدان النامية غير الساحلية أن ترفع مستوى الترتيبات التجارية الإقليمية التفضيلية والمتعددة الأطراف إلى أقصى إمكاناتها. وأخيرا، ينبغي أن يتصدى برنامج العمل الجديد للتحدي الذي تتزايد درجة إلحاحه وهو تغير المناخ.

٥٢ - وتابعت كلامها قائلة إنه على الرغم من أن اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية تظهر انفتاحا تجاريا مرتفعا نسبيا، لا يزال مستواها التجاري المطلق بعيدا عن الوصول إلى أقصى إمكاناته. ومن ثمّ، يجب على البلدان غير الساحلية أن تسعى إلى تحقيق التنويع الاقتصادي، وتعزيز زيادة الإنتاجية، والارتقاء على مدارج السلسلة القيمية، وإقامة البنية التحتية اللازمة لزيادة الصادرات.

٥٣ - وذكرت أن كازاخستان، بصفتها بلدا بعيدا عن أي ميناء بحري، تتفهم ضرورة إقامة نظم نقل وبنية تحتية فعالة لها؛ وكان أحد أهداف استراتيجيتها لعام ٢٠٥٠ هو أن تصبح واحدة من الاقتصادات الثلاثين الأكثر تقدما. وتعكس أولى أولويات استراتيجية عام ٢٠٥٠ - وهي القضاء على الحواجز التي تعترض التجارة والعبور وتطوير البنية التحتية اللوجستية - أهداف برنامج عمل إسطنبول.

٥٤ - وختمت بيانها قائلة إن كازاخستان ستستضيف في عام ٢٠١٧ معرض أستانا ٢٠١٧ الذي سيكون موضوعه ”الطاقة المستقبلية“. وسيستطلع المعرض الاستراتيجيات

والبرامج والتكنولوجيات التي تهدف إلى استحداث الطاقة المستدامة، وتعزيز أمن الطاقة والكفاءة في استخدامها، وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة. ويحدو كازاخستان الأمل في أن تتمكن كثرة من البلدان النامية غير الساحلية من المشاركة، وتبادل خبراتها، وعرض الحلول التي تتوصل إليها، والتعلم من البلدان الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة.

٥٥ - السيدة ميانو (اليابان): قالت إن اليابان ترحب بالنموذج الجديد للقضاء على الفقر من خلال بناء القدرات الإنتاجية الذي يشجع عليه برنامج عمل إسطنبول. ويتسق البرنامج الجديد مع سياسة اليابان الوطنية الرامية إلى تنمية القدرات التي تؤكد على امتلاك زمام الأمور والشراكة. ويتطلع بلدها إلى استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل إسطنبول في عام ٢٠١٦. وترحب اليابان أيضا بالمجموعة الأكثر تنوعا من خيارات تحقيق التنمية المتاحة لأقل البلدان نموا؛ وتعزز، في هذا السياق، التعاون الثلاثي عن طريق مساعدة البلدان المتوسطة الدخل في جهودها الرامية إلى دعم أقل البلدان نموا. ومن الممكن أن تكون لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة أداة قوية أخرى لدعم التنمية في البلدان الخارجة من نزاعات.

٥٦ - وأردفت قائلة إن الاستثمار الخاص، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، يؤدي دورا مهما لا في نقل التكنولوجيا فحسب، بل أيضا في إيجاد فرص العمل، وزيادة الإنتاجية، والإمداد بالسلع المحلية في أقل البلدان نموا. والاستثمار الذي يركز على الإنسان والتكنولوجيا هما ركيزتان أساسيتان لتحقيق التنمية. وفي هذا الصدد، تتطلع اليابان إلى توصيات لجنة الخبراء التي ستشكَّل بموجب القرار ٢٢٤/٦٨ للنظر في نطاق بنك التكنولوجيا ووظائفه.

٥٧ - واستطردت قائلة إن اليابان كانت من أولى البلدان التي عالجت قضايا البعد وانعدام السواحل، وعملت على إقامة ممرات في آسيا وأفريقيا. وينبغي أن تظل الاختلافات الجغرافية، واختلاف ظروف التجارة بين البلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأخرى، وتطوير البنية التحتية، والتجارة الدولية وتيسير التجارة - وهي قضايا سُلط عليها الضوء في برنامج عمل ألماتي - محور وثيقة سياسية موجزة تُعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية. وتؤيد اليابان اتباع نهج شامل في وضع خطة عمل جديدة، يظل شاغلها الأساسي هو الأعمال غير المنجزة المتعلقة بالتجارة. وشددت المتكلمة على الحاجة إلى إيجاد بيئة تمكينية للتجارة والاستثمار، قائلة إن بلدها، كغيره من بلدان كثيرة، يساوره القلق لعدم التقيّد بالموعد النهائي لإبرام اتفاق لتيسير التجارة.

٥٨ - وختمت بيانها قائلة إن التعاون في مجال الحد من مخاطر الكوارث مهم للغاية لأقل البلدان نموا وللبلدان النامية غير الساحلية. وتتطلع اليابان إلى مشاركة واسعة في المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث الذي ستستضيفه اليابان في آذار/مارس ٢٠١٥.

٥٩ - السيد قرتشاي (تركيا): قال إن أقل البلدان نموا تشعر بوطأة التحديات الاقتصادية، ومن ثم ينبغي عدم ادخار أي جهد في سبيل مساعدتها على تهيئة بيئة مواتية لزيادة الإنتاج والتجارة والاستثمار وإيجاد فرص عمل. ومن دواعي الأسف أن حجم المساعدة الإنمائية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى أقل البلدان نموا لا يرقى إلى المستوى المنشود. ومع أن الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر أهمية مقارنة بالاستثمار المحلي في تلك البلدان، تخصَّص التدفقات المحدودة من الاستثمار الأجنبي المباشر لطائفة محدودة من الصناعات؛ وينبغي استحداث طرائق جديدة لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. ولذا يجدر النظر في

إنشاء مركز دولي لدعم الاستثمار في أقل البلدان نموا حسبما توصي بذلك خطة كوتونو.

٦٠ - وشدد على أهمية تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، قائلا إن تركيا تلتزم بدعم أقل البلدان نموا في جهودها الرامية إلى رفع اسمها من قائمة تلك البلدان، وتقر بالحاجة إلى المزيد من الجهود العاجلة لبلوغ هذه الغاية. وينبغي إجراء عملية انتقال سلسة لضمان عدم حدوث انتكاسة في رفع الأسماء من قائمة أقل البلدان نموا.

٦١ - وتابع كلامه قائلا إن بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا من خلال نقل التكنولوجيا أمر ضروري لتحقيق قفزات تكنولوجية. ولما كانت تركيا تؤمن بأن تعزيز التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار هو أمر له أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة لأقل البلدان نموا، فإنها على استعداد لاستضافة بنك التكنولوجيا وآلية دعم العلم والتكنولوجيا والابتكار المخصصة لاحتياجات تلك البلدان. وتتطلع تركيا إلى تعيين فريق خبراء للنظر في مسألة بنك التكنولوجيا.

٦٢ - واسترسل قائلا إن وكالة التعاون والتنسيق التركية، بما لديها من مكاتب تنسيق يبلغ عددها ٣٩ مكتبا في ٣٨ بلدا وتعمل في قطاعات مثل التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والطاقة والسياحة والزراعة، تؤدي دورا رئيسيا في التعاون والتنسيق التقنيين في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها تركيا. وتوسع تركيا أيضا من نطاق تعاونها مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتتطلع إلى نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية الذي سيعقد قريبا.

٦٣ - وختم بيانه معربا عن سرور تركيا باستضافة استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل إسطنبول. وقال إن تركيا ستعطي، عندما تتولى رئاسة مجموعة العشرين، أولوية لأقل البلدان نموا.

٦٤ - السيدة بيك (جزر سليمان): قالت إن أقل البلدان نموا تحتاج لشراكات عالمية مستدامة لمواصلة تنفيذ برنامج عمل إسطنبول ولتمكين نصف عدد أقل البلدان نموا من رفع اسمها من قائمة تلك البلدان بحلول عام ٢٠٢٠. ويؤيد وفد بلدها التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام والتي تدعو إلى تعزيز الاستثمار في القدرات الإنتاجية، وتعزيز نظم التجارة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر العام والخاص، وإيجاد فرص عمل في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن دواعي السف أن كثرة من أقل البلدان نموا لا تزال متخلفة عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دوليا، وتلك البلدان هي الأكثر عرضة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية. وثمة حاجة إلى استثمار هادف ومناسب التوقيت وإجراء تحول اقتصادي للحد من الفقر المدقع، لا سيما من خلال استثمارات تؤدي إلى تغيير القواعد المتبعة في القطاعات الإنتاجية كالزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية والتجارة والسلع والتنمية البشرية والاجتماعية، ولتعبئة الموارد المالية لصالح التنمية. ولذا يرحب وفد بلدها باعتماد خطة كوتونو لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا.

٦٥ - ومضت تقول إن العديد من أقل البلدان نموا هي بلدان خارجة من نزاعات أو متضررة منها. ولتعزيز القدرات الإنتاجية لبناء الدولة من أجل الحفاظ على السلام والتنمية، ينبغي أن يظل الاستثمار متركزا على مبادرات بناء السلام. والتجارة هي قاطرة النمو والسبيل الرئيسي لأقل البلدان نموا لتحقيق التخفيف من حدة الفقر وإيجاد فرص عمل. ومن دواعي الأسف أن حصص أقل البلدان نموا في التجارة العالمية لا تزال منخفضة للغاية. ويساور وفد بلدها

القلق لانعدام الإرادة الدولية لاختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، وبخاصة لأن ذلك يمنع أقل البلدان نموا من الاستفادة من وصول منتجاتها إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة كما هو متفق عليه في إعلان هونغ كونغ الوزاري. ويشجع وفد بلدها الجهود المبذولة للبناء على مجموعة تدابير بالي فيما يتعلق بشروط التجارة التفضيلية لصالح أقل البلدان نموا.

٦٦ - وتطرقت إلى مسألة تغير المناخ، فقالت إن المجتمع الدولي يجب أن يكفل اختتام الدورتين العشرين والحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ باعتماد اتفاق قانوني ملزم لضمان استمرار أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في الحياة، لا سيما من خلال إجراءات التكيّف والتخفيف الممولة تمويلا كافيا. والاستثمار في الطاقة المتجددة وإقامة شراكات قوية يمكن أن يسدا الفجوة التي تؤدي إليها إجراءات التخفيف وأن يحدثا تحولا في الحياة في أقل البلدان نموا، لا سيما في المجتمعات الريفية. وذكرت أن بلدها قد أدرج مبادئ برنامج عمل إسطنبول في خطته الوطنية للتنمية، ويحدوه الأمل في أن يدعم شركاؤه في التنمية تلك المبادرة.

٦٧ - وتابعت كلامها قائلة إن مسار ساموا يؤكد مجددا على التزام المجتمع الدولي بأولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويشجع وفد بلدها الشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة على العمل معا لجعل المسار سبيلا للتعاون. ومن الضروري تفعيل بنك التكنولوجيا لصالح أقل البلدان نموا، لأن التكنولوجيا لازمة لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول تنفيذا كاملا، وبناء مقومات القدرة على الصمود في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي الختام، أعربت عن أملها في أن يثمر مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية نتيجة إيجابية.

٦٨ - السيدة هيهر (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)): قالت إنه رغم الانتعاش الاقتصادي التدريجي الذي تحقق في أقل البلدان نموا، كان توزيع هذا النمو متفاوتا تفاوتا كبيرا، وانخفض في السنوات الماضية عدد البلدان التي تحقق معدل النمو المستهدف في برنامج عمل إسطنبول وهو ٧ في المائة. وبناء القدرات الإنتاجية - عن طريق تعزيز التحول الهيكلي، وتعزيز التنويع الاقتصادي، وزيادة القدرة التنافسية - لا يؤدي فحسب إلى إيجاد فرص عمل تشتد الحاجة إليها، لا سيما للنساء والشباب، بل يَحُدّ كذلك من اعتماد البلدان النامية على سلع قليلة، ومن ثم يخفف من تعرضها للهزّات.

٦٩ - وأضافت قائلة إن البلدان النامية غير الساحلية ما برحت تتحمل ارتفاع تكاليف المشاركة في التجارة، التي تعد قاطرة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة. ووجود بنية تحتية وقدرات إنتاجية تنافسية هما شرطان أساسيان للتجارة، ويمثل إطراد انحسار التصنيع في البلدان النامية غير الساحلية مدعاة للقلق البالغ. غير أن مشروع برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ يعيد الطمأنينة بعض الشيء. وترحب اليونيدو على وجه الخصوص بالأولوية الرابعة من أولويات مشروع برنامج العمل المتعلقة بالتحول الاقتصادي الهيكلي، وتطوير القدرات الإنتاجية، وإضافة القيمة.

٧٠ - وختمت بيانها قائلة إن اليونيدو، اقتناعا منها بأن التصنيع الشامل والمستدام هو العنصر الرئيسي في مساعدة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية على التغلب على التحديات الخاصة التي تواجهها، تنفذ استراتيجيتها المتعلقة بأقل البلدان نموا وخطتها التشغيلية للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠، اللتين تؤكدان على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالات تطوير المشاريع

الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبناء القدرات التجارية، وتعزيز الاستثمار. وتصوغ اليونيدو كذلك العديد من برامج الشراكة القطرية التجريبية التي تستهدف أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية عملا بإعلان ليما لعام ٢٠١٣: نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة. وتنشئ البرامج القطرية شراكات ملموسة مع الجهات المحلية والعالمية الفاعلة في قطاعات الأعمال، والحكومات، والتمويل، والأبحاث، والمؤسسات الأكاديمية؛ ومع الشركاء في التنمية؛ ومع المجتمع المحلي وذلك لزيادة معارفها ومواردها.

رفعت الجلسة الساعة ١٦:٥٠.